كيف كشفت الحرب على غزة حقيقة الصهيونية؟

كتبه جوزيف مسعد | 14 يناير ,2024

ترجمة وتحرير: نون بوست

منذ وصول الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو إلى السلطة في كانون الأول/ديسمبر 2022، كان هناك إجماع، حتى في التيار الغربي الرئيسي وفي أوساط المعارضة السياسية الإسرائيلية، على أنها حكومة فوقية عنصرية يهودية.

وأصبح من الشائع وصف الحكومة، التي عبرت بوضوح عن تفضيلات أغلبية الناخبين اليهود الإسرائيليين، بأنها "الأكثر تطرفاً" و"الأكثر أصولية" و"الأكثر عنصرية" في تاريخ "إسرائيل"، فيما وصفتها أوصاف أخرى بأنها الحكومة "الفاشية الأولى" لـ "إسرائيل".

هذا بصرف النظر عن حقيقة أنه قبل سنتين من صعود الحكومة الحالية، كانت منظمات حقوق الإنسان الغربية الرئيسية المؤيدة تاريخيًا لـ "إسرائيل" قد حكمت على "إسرائيل" بأنها دولة "فصل عنصري" عنصرية منذ تأسيسها، كما استخدم الفلسطينيون ومؤيدوهم هذه التسمية لوصف "إسرائيل" منذ الستينيات على الأقل.

إنها نفس الحكومة، التي كانت موضع إدانة دولية، والتي شنت حرب الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، والتي أدت حتى الآن إلى مقتل وجرح ما يزيد عن 100 ألف فلسطيني وتشريد أكثر من مليونين.

ومع ذلك، فإن هذه الحكومة العنصرية نفسها وحرب الإبادة الجماعية التي تشنها تحظى بالدعم والتسليح والتمويل من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الذين تناسوا انتقاداتهم السابقة، ولم يتراجعوا عن تبرير الجرائم الإسرائيلية، تماماً كما دافعوا سابقاً عن المستعمرة الاستيطانية اليهودية ضد اتهامات الفصل العنصري.

ومع ذلك، فإن السؤال الذي يُطرح على نحو متزايد لم يعد ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية عنصرية أم فاشية أم تمارس إبادة جماعية، بل ما إذا كانت غالبية اليهود الإسرائيليين تنطبق عليهم هذه الأوصاف أيضًا، وأن هذه الحكومة ليست في الواقع أكثر من مظهر من مظاهر الثقافة السياسية اليهودية الإسرائيلية.

"لم تعد هامشيًا"

لاحظ ديفيد هيرست، رئيس تحرير موقع ميدل إيست آي، مؤخرًا أن حديث اليهود الإسرائيليين عن الإبادة الجماعية العرقية – بما في ذلك الجنود والمغنون والفنانون والسياسيون – "لم يعد هامشيًا، إنهم يمثلون ما يعتقده التيار السائد في "إسرائيل"، لقد أصبحوا دعاة للإبادة الجماعية، وعنصريين، وفاشيين عندما يتحدثون عن الفلسطينيين دون خجل، إنهم فخورون بعنصريتهم ويمزحون بشأنها ولا يحاولون إخفائها".

وفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجراها معهد الديمقراطية الإسرائيلي ومؤشر السلام التابع لجامعة تل أبيب بعد أكثر من شهر من بدء القصف الإسرائيلي الضخم على غزة، والذي أدى بحلول ذلك الوقت إلى مقتل الآلاف، "قال 57.5 بالمائة من اليهود الإسرائيليين إنهم يعتقدون أن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت تستخدم قوة نيران قليلة جدًا في غزة، وقال 36.6 بالمائة أن الجيش الإسرائيلي يستخدم قدرًا مناسبًا من القوة النارية، بينما قال 1.8 بالمائة فقط أنهم يعتقدون أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الكثير من القوة النارية".

وفي معرض تعليقه على دعم أغلبية أغلبية اليهود الإسرائيليين للإبادة الجماعية والتطهير العرقي للشعب الفلسطيني، يقول الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي وهو في حيرة من أمره: "إما أن يكون هذا هو الوجه الحقيقي لإسرائيل، وهجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر أضفى عليه الشرعية ليظهر على السطح، أو أن السابع من تشرين الأول/أكتوبر غيّر الأمور حقًا"، مضيفًا: "لا أعرف أيهما صحيح".

لقد كان رد ليفي مفاجئًا، نظرًا للعنصرية الموثقة للحركة الصهيونية منذ بدايتها والحقيقة المعروفة بأنها شرعت دائما في تطهير فلسطين عرقيا من السكان الفلسطينيين الأصليين في البلاد.

ونشرت الصحافة الإسرائيلية مقالات تبدو "معقولة"، تصف التطهير العرقي الذي تخطط له "إسرائيل" للفلسطينيين في غزة وطردهم المحتمل إلى سيناء المصرية بأنه شيء رائع، ووصفته بأنه "أحد أنسب الأماكن على وجه الأرض لمنح شعب غزة الأمل والمستقبل السلمي".

ومع ذلك، فمن الممكن أن نعارض هذا الاقتراح بطرح اقتراح ينتقل فيه المستعمرون اليهود في "إسرائيل" طوعًا إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وخاصة ألمانيا؛ حيث يتم ضمان حقوقهم وامتيازاتهم، وفي الواقع، هذه من بين "أنسب الأماكن على وجه الأرض لمنح "اليهود الإسرائيليين" الأمل والمستقبل السلمي".

وهذا صحيح بشكل خاص لأن المسؤولين والمثقفين الإسرائيليين كثيرًا ما يدعون أنهم يعيشون في أحياء "سيئة" أو "غير مريحة"، أو حتى في "الغابة"، ومن الواضح أن أوروبا والولايات المتحدة من المناطق المتفوقة للغاية التي لا يوجد فيها مخاوف أمنية كبيرة، ففي نهاية المطاف، أوروبا هي "حديقة"، في حين أن "معظم بقية العالم عبارة عن غابة"، حسب تصريح منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في السنة الماضية.

وشددت الرئيسة الألمانية للاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين أيضًا على أن "الثقافة اليهودية هي ثقافة أوروبية" وأن "أوروبا يجب أن تقدر يهوديتها حتى تتمكن الحياة اليهودية في أوروبا من الازدهار مرة أخرى".

إن مثل هذه الخطوة الطوعية من جانب اليهود الإسرائيليين، الذين يحمل أكثر من مليون منهم بالفعل جوازات سفر أوروبية وأمريكية، من شأنها أن تنقذ الشعب الفلسطيني (والشرق الأوسط على نطاق أوسع) من العنف والحروب التي شنها الاستعمار الصهيوني على أهل المنطقة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وخاصة بعد سنة 1948.

وربما يتعين على الأمم المتحدة والدول العربية أن تحث الدول الغربية على الترحيب بكل حماس باليهود الإسرائيليين عندها، بدلاً من قيام "إسرائيل" ورعاتها الغربيين بالتفاوض سرًا مع "الكونغو" أو كندا لاستقبال الفلسطينيين المطرودين، كما ورد مؤخرًا.

طائفة عنيفة

ومع كشف استطلاعات الرأي والتحليلات الأخيرة عن الكراهية ومواقف الإبادة الجماعية التي تتبناها الغالبية العظمى من المواطنين اليهود في "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، فإن انتقالهم إلى أوروبا والولايات المتحدة لابد أن يجلب لهم المزيد من السعادة وراحة البال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين يبررون إبادة الفلسطينيين من أجل "إنقاذ" الحضارة والقيم الغربية التي تمثلها "إسرائيل"، سيجدون أنفسهم أفضل حالًا في إنقاذ الحضارة الغربية من داخلها، بعيدًا عن الحدود الاستعمارية والمقاومة الفلسطينية المناهضة للاستعمار.

وفي هذا السياق، أكدت مؤخراً منسقة المفوضية الأوروبية لمكافحة معاداة السامية وتعزيز الحياة اليهودية، الألمانية كاتارينا فون شنوربين، أن "أوروبا لن تكون أوروبا بدون تراثها اليهودي"، وأضافت: "التراث اليهودي جزء من الحمض النووي لأوروبا، وكمؤسسات أوروبية، نريد حماية التراث اليهودي، والحفاظ عليه والاعتزاز به، وهذا جانب رئيسي لتعزيز الحياة اليهودية، وهو الهدف النهائي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة معاداة السامية وتعزيز الحياة اليهودية".

قد يتوقع المرء، نتيجة لهذا التأكيد، أن تفتح أوروبا أبوابها أمام اليهود هذه المرة، على عكس ما حدث في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، أو أن الولايات المتحدة التي رفضت قبول اللاجئين اليهود الفارين من النازيين وأعادت سفينة مليئة بهم في سنة 1939 إلى أوروبا حيث لقي الكثير منهم حتفهم في معسكرات الموت التابعة لهتلر، سترحب باليهود الإسرائيليين في جوارهم الأفضل بأذرع مفتوحة.

لقد غادر بالفعل عدد كبير من الأطباء النفسيين الإسرائيليين البلاد بحثًا عن مراعي أكثر خضرة في المملكة المتحدة، مشيرين إلى عبء العمل الكبير الذي زاد منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر ونظام الصحة العقلية الذي على شفا الانهيار.

وهذا ليس مفاجئاً؛ حيث أصبح من الواضح أن دعم ذبح الفلسطينيين في مذابح وحروب لا توصف منذ سنة 1948 تحول إلى طائفة إبادة جماعية حقيقية في "إسرائيل" عبر جميع شرائح المجتمع والحكومة، ومثل جميع أعضاء الطوائف العنيفة، فإن الطريقة الوحيدة لإنقاذهم من أنفسهم هي إلغاء برمجتهم، ولا شك أن هذه سوف تكون عملية طويلة ومعقدة، وسوف تتطلب بالنسبة للعديد من اليهود الإسرائيليين التراجع عن عقود من غسيل الأدمغة.

ولعل نفس هؤلاء الأطباء النفسيين الذين غادروا يمكن أن يساعدوا في تفكيك برمجة اليهود الإسرائيليين في بيئة أوروبية آمنة لتخليصهم من ارتباطهم بالتطهير العرقي وحروب الإبادة الجماعية.

مستقبل سلمي

في هذه الأثناء، تثير القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، والتي تتهم فيها "إسرائيل" بارتكاب جرائم إبادة جماعية، إنذارات في البيت الأبيض وعواصم أوروبا الغربية، وهذه ليست سوى القضية الأخيرة التي تلقتها محكمة العدل الدولية من بين القضايا التي تُتهم فيها "إسرائيل" بارتكاب جرائم.

قبل سنة، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب قرار استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية بأغلبية 87 صوتًا مؤيدًا و26 صوتًا معارضًا – ومعظم المعارضين هم نفس الدول التي تدعم اليوم حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة.

ومن المقرر أن تعقد محكمة العدل الدولية جلسات استماع علنية حول القضية الشهر المقبل، أما

بالنسبة للقضية الأحدث التي رفعتها جنوب أفريقيا، فإن محكمة العدل الدولية نظرت فيها في جلسة استماع طارئة في 11 كانون الثاني/يناير.

وقد واجهت محكمة العدل الدولية طلبات مماثلة في سياق الاستعمار الاستيطاني منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه الخصوص، في تموز/يوليو 1966؛ حيث رفضت محكمة العدل الدولية التماسًا قدمته ليبيريا وإثيوبيا في سنة 1962 بشأن مستعمرة جنوب أفريقيا الاستيطانية في ناميبيا، على أساس أن أيًا منهما لم يكن لديه صفة قانونية لتقديم الالتماس، وكان كلا البلدين عضوين سابقين في عصبة الأمم، التي اختارت جنوب أفريقيا لتكون القوة الانتدابية على ناميبيا بعد الحرب العالمية الأولى.

ودعا التماس ليبيريا وإثيوبيا في سنة 1962 المحكمة إلى الفصل في الوضع القانوني لناميبيا، وأدلى رئيس المحكمة، السير بيرسي سبندر، الذي كان بدوره من مستعمرة أستراليا الاستيطانية، بالصوت الحاسم في القرار بأغلبية سبعة أصوات لصالح جنوب أفريقيا، وأطلق هذا القرار الكفاح المسلح من قبل المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) ضد الاحتلال الفصل العنصري من جنوب أفريقيا، وفي تلك السنة، ألغت الجمعية العامة ولاية جنوب أفريقيا ولكن دون جدوى.

وفي سنة 1969، أيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أخيرًا قرار الجمعية العامة بإلغاء تفويض جنوب أفريقيا في عام 1966، وعندما تحدت جنوب أفريقيا الأمم المتحدة ورفضت الانسحاب، أحيل الأمر في تموز/يوليو 1970 إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأي استشاري.

وخلافاً لما حدث في سنة 1966، أثبت رأي محكمة العدل الدولية الصادر في 21 حزيران/يونيو 1971، تبريره الكامل لموقف الأمم المتحدة، وحكم بأن الأمم المتحدة هي السلطة الحاكمة الشرعية في ناميبيا وأن جنوب أفريقيا يجب أن تنسحب.

وعلى النقيض من قرار محكمة العدل الدولية المؤيد للاستعمار سنة 1966، أزال قرار سنة 1971 آخر بقايا الشرعية التي كان نظام التفوق الأبيض لا يزال يتمتع بها، وهذا لا يعني أن جنوب أفريقيا التزمت بالقرار؛ لم يحدث ذلك، بل استمر رعاة جنوب أفريقيا الغربيون في حلف شمال الأطلسي بلا خجل في دعم تكتيكات التأخير التي تتنكر في صورة "عملية سلام"، واستخدموا حق النقض ضد قرارات الأمم المتحدة التي دعت إلى فرض عقوبات على الدولة المتعصبة للبيض.

ومع ذلك، كان قرار محكمة العدل الدولية سنة 1971 هو الذي أدى إلى الاعتراف الدولي بالمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا وحق الشعب الناميبي في تقرير المصير، سوف يستلزم الأمر قيام حرب تحرير لناميبيا للحصول على الاستقلال أخيرًا في سنة 1990.

وهذا يعني أن قرار محكمة العدل الدولية الذي يدين حرب "إسرائيل" باعتبارها إبادة جماعية سوف يكون بشرى خير لنضال الشعب الفلسطيني ضد مستعمريه القاسيين والمتعطشين للدماء.

وفي حين أنه لن يحقق التحرر أو ينهي الاستعمار بشكل فوري، إلا أنه سوف يعمل على تسريع هذه العملية بشكل ملموس حتى يفكك نظام التفوق اليهودي الإسرائيلي وينقذ الفلسطينيين واليهود

الإسرائيليين من طائفة الإبادة الجماعية الصهيونية.

المصدر: ميدل إيست آي

رابط المقال : https://www.noonpost.com/192021/